

# مركزا جنيف وشمس ينظمان ورشة عمل حول تعزيز سيادة القانون في محافظة رام الله

الجلس التشريعي وتداخل في الصلاحيات بين الأجهزة، والقوانين المعمول بها حالياً لا تتلاءم مع الواقع الذي نعيشه، كلها معوقات وعقبات تحول دون تطبيق سيادة القانون .

وأشار المشاركون من جهة إلى انه لا بد من ضرورة وجود بناء مؤسستي يمكن سيادة القانون ضمن إطار عمل قانوني تام ومتناسق وسلطة قضائية مدرية وذات كفاءة وجهات محترفة مكفلة بإنقاذ القانون واحترام حقوق الإنسان ووجود ضمانات محاكمة عادلة وتعزيز استقلال وكفاءة السلطة القضائية ووجود المزيد من الأجهزة الأمنية المدرية ومشاركة المواطنين في صنع القرار المتعلق بتوفير الأمن والضغط على صنع القرار لضمان المساواة.

وشدد المشاركون على أن الذي يجب أن يحكم المجتمع هو مبدأ سيادة القانون والتزام جميع أعضاء المجتمع وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس شرعية الأعمال. وهذا لا يعني مجرد الالتزام باحترام إحكامه بل سمو القانون وارتقاعه على الدولة وهو ما يتطلب أن تبدو هذه السيادة في مضمون القانون لا في مجرد الالتزام بأحكامه .

وقال الناشط إياد اشتية أن على المجتمع المدني تحديد احتياجاته الأمنية على المستوى الجمعي كونه جزء من مجتمع واحد في سبيل تعزيز مفهوم سيادة القانون ولا يكون ذلك إلا من خلال تشكيل مجموعات ضغط لهدف واحد لتحقيق الممارسة الفعلية بخطوات ملموسة وهادفة لترجمة هذا المفهوم على أرض الواقع.

وفي نهاية اللقاء خرج المشاركون بعدة توصيات أبرزها ضرورة الالتزام العيني بحقوق المواطنين في التعبير عن أنفسهم بحرية وإعداد الرؤية والأهداف والخطط والميزانيات لإرساء آلية تشاور للمواطن بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني وجعل الناس على دراية بالتحديات بانتظام من خلال الإعلام والتصريحات العلنية والمشاركة المطردة للمواطنين كونها العنصر الأساسي والرئيس في آليات تعزيز سيادة القانون في المحافظة وضرورة ممارسة أشكال الرقابة المختلفة وفي مقدمتها الرقابة القضائية ومساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكوين وعي حقوق وأخلاقي ذو محتوى إنساني في عملية مستمرة ودائمة. بدءاً من البيت والمدرسة والجامعة وتطبيق سبيل سيادة القانون والمساواة أمامه وكافؤ الضرس أمام القانون.

رام الله - ديبا دعنا - عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس " لقاء موسعا مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في مدينة رام الله، وذلك ضمن أنشطة برنامج منتهي تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح وجهودها المتواصلة في تعزيز مبدأ سيادة القانون والقانون الصالح

وقد افتتح اللقاء الدكتور عمر رحال من مركز "شمس" مرحباً في الحضور، وقال أن تلك اللقاءات تهدف إلى العمل على إجراء مشاورات مع مؤسسات المجتمع المدني للوقوف على التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيق سيادة القانون، في محاولة للخروج بمجموعة من التوصيات والنتائج التي من شأنها أن تساعد على صنع القرار الفلسطيني. وقال أن أجهزة الأمن على احتكاك مباشر مع المواطنين وهي المطالبة بتطبيق القانون وفرض النظام، لذلك هناك أهمية للاستماع إلى رأي ممثلي مؤسسات المجتمع المدني حول الآليات الكفيلة لتطبيق سيادة القانون، هذا إلى جانب المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق سيادة القانون في محافظة رام الله، والآليات المقترحة لتعزيز التشاور والشاركة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، سيما وأن هناك أزمة ثقة وفجوة بين الطرفين بفعل تراكمات متعددة وقلة الحوار والتواصل بين الطرفين.

وأوضح د.رحال إلى انه رغم إحراز السلطة الفلسطينية تقدماً في إرساء سيادة القانون إلا انه هناك الكثير من التحديات التي لا زالت قائمة ، مؤكداً أن الجهات الفلسطينية المكلفة بإنقاذ القانون تواجه صعوبات عديدة في إرساء القانون والنظام وحماية المجتمع بسبب التحديات الخارجية .

ومن جانبه قدم نيكولا ماسون نائب مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة شرحاً موجزاً عن المشروع ومراحلها الذي ينفذه كل من مركز "جنيف" ومركز "شمس" منذ ثلاث سنوات في مختلف محافظات الضفة الغربية، وقال أن تعزيز سيادة القانون وتعزيز إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني يحتاج إلى تضافر جهود الجميع في سبيل الارتقاء بالعمل الأمني الفلسطيني، وإن ذلك يمكن أن يتحقق بفعل الشراكة والتنسيق بين القطاع الأمني الفلسطيني من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى. وشدد على أن تطبيق سيادة القانون يتطلب آليات، والنظام